

ACE/9/15

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 20 ديسمبر 2013

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد

الدورة التاسعة

جنيف، من 3 إلى 5 مارس 2014

تجربة ترينيداد وتوباغو: المشروع الوطني لإدكاء الاحترام للملكية الفكرية

من إعداد ريتشارد إيكينج، مدير الفحص التقني، مكتب الملكية الفكرية، ترينيداد وتوباغو^{*}

أولا تجارب سابقة في التوعية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

1. على غرار ما حدث في كثير من البلدان، فإن تطوير جميع جوانب أي نظام وطني للملكية الفكرية يشكل دوما تحديا. وقد تضمن المسار الإنمائي الذي انتهجته ترينيداد وتوباغو عند تحديث نظام الملكية الفكرية بها وإنشاء مكتبها للملكية الفكرية (المكتب) تحسين عدة جوانب بصورة متزامنة وهذه الجوانب هي في الأساس جوانب إدارية وتشريعية وجوانب تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتدريب. ومن بين المسؤوليات القانونية لمكتب الملكية الفكرية الحديث منح حقوق الملكية الفكرية وتقديم خدمات المعلومات المتعلقة بالبراءات وتحفيز الابتكار بين مواطني ترينيداد وتوباغو. وثمة تغييرات أخرى حملت المكتب مسؤولية الفحص الموضوعي، ومنح حقوق الملكية الصناعية المتعلقة بالعلامات التجارية والبراءات والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية والدوائر المتكاملة والأصناف النباتية الجديدة. ومع أن حق المؤلف والحقوق المجاورة تنشأ تلقائيا فإن المكتب يشترك في العديد من المسائل المتعلقة بحق المؤلف وفقا لتوجيهات الوزير المسؤول ولدى التماس مستخدمين نظم الملكية الفكرية ومالكي الحقوق التوجيه.

2. ونظرا إلى أن المكتب مسؤول عن منح حقوق الملكية الفكرية فلا يمكنه الاشتراك مباشرة في عمليات الإنفاذ، إلا أن المكتب قام، على مر السنوات، بتيسير العديد من أنشطة التدريب في مجال الإنفاذ الموجهة إلى السلطات المسؤولة عن سلسلة الإنفاذ مثل الشرطة والجمارك والمكوس ومدير هيئة الادعاء العام فضلا عن السلطة القضائية. وكثيرا ما وُجّهت أنشطة الإنفاذ نحو قرصنة حق المؤلف بوصفها الجرائم الأكثر وضوحا وسفورا بين الجرائم الظاهرة التي تُرتكب في حق الملكية الفكرية. وكثيرا ما أسهمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في تيسير التدريب الذي كان يجري أحيانا بالاشتراك مع

^{*} تمثل الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

كيانات أخرى مثل دائرة الولايات المتحدة الأمريكية للجارك وحماية الحدود. وكان لعمليات التدريب هذه آثار ملموسة وبخاصة على المدى القصير بعد إجرائها، إلا أن دورات التدريب اللاحقة الإضافية أو المتقدمة أو المخصصة للمتابعة كان يحضرها في كل مرة مسؤولون مختلفون؛ ومن ثم لم تكن المعرفة المكتسبة تراكمية. كما أن معظم وكالات الإنفاذ لم يكن لديها وحدات متخصصة في التعامل فقط مع مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية حيث يمكن أن تتراكم الخبرة وتتركز لإعداد متخصصين في الموضوع.

3. وإضافة إلى ذلك، تعد عملية توجيه الاتهام وإعداد الأدلة لتقديمها إلى المحاكم مهمة شاقة إلى حد كبير حيث يتعين كتابة التهم عن كل سلعة مخالفة حتى وإن تكرر ذلك عدة مرات. وإذا كان صاحب الحق فنانا أجنبيا أو استوديو أفلام ليس له ممثل محلي، فلن يمكن، في الغالب، توضيح أن المتهم لم يُمنح تصريحاً لعمل نسخ من الأعمال المخالفة، وفي هذه الحالة قد تُشطب القضية. وبعد صدور قرار الإدانة، قد يكون الحكم نفسه غير واضح بدرجة كافية لتشيط العودة إلى ارتكاب الجرم. ويعد هذا سببا إضافيا لإثراء موظفي الإنفاذ عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد أدخلت التعديلات اللاحقة على قانون حق المؤلف لعام 1997 شرطا يقضي بأخذ عينات عند توجيه الاتهامات، وأذنت بمثلين في القضايا المتعلقة بالمحاکم.

4. ورغم هذه العقبات، كانت هناك فترة نشاط منتظم للإنفاذ ضد قرصنة الشوارع بدأت على مستوى وكيل مفوض الشرطة، الذي استفادت الويو كثيرا من خبرته في تنظيم أنشطة الإنفاذ في ترينيداد وتوباغو، ومما يؤسف له أن هذه الجهود توقفت بعد تقاعده.

5. ونظرا إلى أن الملكية الفكرية تحمي في الغالب المصالح الاقتصادية لأصحاب الحقوق فكثيرا ما يُنظر إلى التعدي المتعمد على حقوق الملكية الفكرية على أنه جريمة اقتصادية، وأحيانا لا يُنظر إليه على أنه جريمة خطيرة بدرجة تستدعي توجيه اهتمام وموارد وكالات الإنفاذ ذات الموارد والمحاکم المحدودة؛ إذ ثمة اعتقاد بأن القرصنة لا تلحق أذى ماديا بأحد.

6. وبمرور السنوات، استطلع التدريب في مجال الإنفاذ مجالات ذات صلة بما يشبه قرصنة الشوارع. وقد قدم الخبراء في مجال التهريب الضريبي وغسيل الأموال خيارات آخذين في الاعتبار، في المقام الأول، الطابع غير المنتظم وغير الخاضع للضريبة للاقتصاد غير المشروع وغير الرسمي الذي يدعم قرصنة الشوارع. وتهدف التجربة التي عرضها البعض إلى تعزيز القضاء على قرصنة الشوارع عن طريق إنفاذ قوانين أخرى كذلك التي تفرض عقوبة على هذا البيع غير المشروع في الشوارع وقانون الضرائب والأحكام المتعلقة بغسيل الأموال. إذ يبدو أن ثمة علاقة وثيقة بين قرصنة الشوارع وغسيل الأموال والجريمة المنظمة، مما يثبت أن قرصنة الشوارع ليست عديمة الأذى تماما، وقد تُستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لدعم ارتكاب مزيد من الجرائم الشنيعة وتمويل أنشطة إجرامية خطيرة. لكن الجهود لم تشهد، مرة أخرى، استمرارا على المدى البعيد، وتبعثت المعارف نتيجة تكليف المسؤولين بمهام أخرى غير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

7. كما شن أصحاب الحقوق والمنظمات التي تمثلهم حملات وبخاصة في مجال قرصنة البرمجيات. وقد مثلت جمعية شركات برامج الحاسوب (BSA) العديد من الشركات التجارية الكبرى وشركات برمجيات الإنتاجية، وكانت شديدة النشاط في ترينيداد وتوباغو فور دخول مجموعة جديدة من تشريعات الملكية الفكرية حيز النفاذ في 1 ديسمبر 1997. وكان النهج المتبع هو، أولا، تثقيف الشركات لاسيما بشأن الملكية الفكرية ومتى تنحرف ممارساتها الخاصة باقتناء البرمجيات وتركيبها إلى التعدي. وقد تم تشجيع الكيانات التجارية بما فيها المؤسسات والحكومة على تسوية أوضاعها في الحالات التي رُكبت فيها برمجيات غير مرخصة على نطاق واسع. ومُنحت الشركات شروط ترخيص موالية وتراخيص مؤسسية لكي تمثل للقانون، وأبلغت مباشرة بأنها تنتهك قانون حق المؤلف لعام 1997، وبسبل الانتصاف والغرامات التي تواجهها. وقد امتدت الأنشطة لتشمل تجار التجزئة ومجمعي الحواسيب الشخصية ومستوردي الحواسيب ذات العلامات التجارية لِحتم على تركيب البرمجيات المرخصة قبل بيعها وتزويد المستهلكين بوسائل مشروع مع البرمجيات المرخصة من أجل إعادة تركيبها لاحقا.

8. واستمرت أنشطة التثقيف العام والامتنال لمدة عام تقريبا، ثم بدأت جمعية شركات برامج الحاسوب في إقامة دعاوى ضد الشركات وتجار التجزئة المتبقين غير الممثلين. وقد أسفرت هذه الدعاوى عن النجاح في إيداع وإغلاق عدد من منافذ بيع البرمجيات المقرصنة. ومما زاد هذا النهج نجاحا هو استعداد الجمعية وأعضائها للمثول أمام المحكمة عند الاقتضاء لدعم الدعاوى المرفوعة ضد المتهمين. ويتسم المشهد الحالي بدرجة كبيرة نوعا ما من الامتنال على مستوى الشركات التجارية والدولة. وتخضع الدولة، بوصفها جهة مرخص لها، لتدقيق منتظم من جانب شركات البرمجيات لتبين امتثالها. وتوجد معظم البرمجيات المقرصنة حاليا في المنازل من خلال التنزيلات وليس بين البرمجيات المتداولة في السوق. وعلى مر السنوات نظم المكتب عدة حملات لمكافحة القرصنة باستخدام وسائل مختلفة. واستعانت بعض الحملات بتمثيلات عن مكافحة القرصنة في الشوارع أداها ممثلون أمام الجمهور. وأبدى الفنانون المحليون الذين عانوا من القرصنة سرورهم بالمساعدة في هذه الجهود. وأذيعت بعض الحملات على الراديو والتلفزيون ونشرت في الصحافة. ونظمت حملة واحدة بالتعاون مع وزارة التعليم وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية برعاية سفير الولايات المتحدة في ذلك الوقت. واستهدفت الحملة تلاميذ المدارس الابتدائية في وقت الكرنفال، وجرت في شكل مسابقة لتأليف وأداء أغاني عن القرصنة.

9. ونجحت كل هذه الجهود في تحقيق أهدافها المباشرة واستمرت فعاليتها لفترة بعد انتهاء الحملة. ومع ذلك، لوحظ تضائل فعالية الرسالة الموجهة بمجرد سحب المواد والوسائل من مجال التداول، أو عند توقف الممارسين عن العمل. أضف إلى ذلك عدم اتساق تقلبات الميزانية في المؤسسات العامة. ولوحظ أن فعالية الحملات تشتد وتتضاءل حسب مستوى التمويل المتاح في إطار المصروفات المتكررة. ولا يتحكم المكتب، شأنه في ذلك شأن العديد من مكاتب الملكية الفكرية، في إيراداته، ويجب عليه الاعتماد على مخصصات الميزانية التي تعتمد على الحكومة المركزية. وثمة حاجة إلى جهد مستمر لضمان فعالية أي حملة مناصرة للملكية الفكرية ومضادة للقرصنة. ويتطلب استمرار الجهود تقديرا للملكية الفكرية على أعلى المستويات، لاسيما في الحكومات التي تدار مركزيا، ليس في مجال التمويل فحسب بل كذلك في مجال الإدارة العامة حيث تعتمد أنشطة التوعية على موظفين متخصصين لإنجاح التنفيذ.

10. ولاحظ المكتب على مر السنوات أنه لا يمكن الاقتصار على الإنفاذ لاستئصال القرصنة. فمن الضروري أيضا التصدي لجانب طلب المستهلك. وقد يستلزم الأمر إقناع المستهلكين بالإكراه المعنوي والحجج الأخلاقية على أن استهلاك السلع المقرصنة يضر الصناعة بأكملها وسلامتهم الشخصية. ويسعى المكتب منذ فترة طويلة إلى التأكيد على كامل مجموعة الملكية الفكرية، وتجنب ربط الملكية الفكرية بحق المؤلف فقط، وهو ما يعني أيضا ضرورة التثقيف بشأن التعدي على العلامة التجارية والتقليد الذي يتجاوز سلع المستهلك ليشمل الأدوية والأجهزة ومنتجات أخرى على البراءات. ولوحظ على مدى السنوات أثناء التثقيف العام ولقاءات التوعية أن الأشخاص الذين لم يهتموا من قبل بالآثار الاقتصادية الناجمة عن رعايتهم للسلع المقرصنة والمقلدة تحولوا بصورة مفاجئة إلى مستهلكين مناصرين للملكية الفكرية بمجرد تطويرهم نظام ملكية فكرية خاصا بهم. وأصبحت لديهم مصالح اقتصادية خاصة في دعم نظام الملكية الفكرية وإنفاذ الحقوق المنبثقة عنه.

ثانيا ترينيداد وتوباغو تذكى الاحترام لحملة الملكية الفكرية

11. نشأ هذا المشروع كثمرة لجميع تلك التجارب المتعلقة بما لا ينجح وما يجب إنجازه وما هو مطلوب للتنفيذ الطويل الأجل ومن الذي يجب إقناعه والمواقف التي يجب أن يتخذها المستهلكون. وتمثل النتيجة النهائية أو الهدف النهائي في تهيئة مجتمع ينعم بفوائد الملكية الفكرية ويزدهر في ظل اقتصاد يزخر بالمعارف. ويستلزم ذلك إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وينبغي أن يكون الإنفاذ العقوبة الأخيرة كما هو الحال في مجالات أخرى في المجتمع. وتحظى الملكية المادية باحترام معظم الناس ولا تدعو الحاجة إلى إنفاذ القانون إلا ضد نسبة قليلة منهم. لكن ذلك لا يتجلى في تقدير الملكية غير الملموسة أو الملكية الفكرية حيث تنعكس النسب.

12. وبغية استدامة جهود التوعية، استفاد المكتب من الأموال المتاحة خارج نطاق المصروفات المتكررة بموجب ما يُعرف ببرنامج الاستثمارات العامة. وتمول مشروعات هذا البرنامج بوصفها مشروعات محددة أو مشروعات قد تصبح جزءاً من العمل المنتظم للمكتب ثم تُدرج تحت بند المصروفات المتكررة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعاون المكتب بصورة وثيقة مع شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في الويبو لصياغة هذا المشروع. ويرى المكتب أن الإنفاذ لن يكون النهج الأول المتبع وأن حملة من هذا النوع ينبغي أن تبدأ بزيادة مستويات الفهم والتقدير للملكية الفكرية بوصفها أداة اقتصادية وحماية لصناعات المعارف.

ثالثاً المشروع بالتفصيل

الهدف النهائي:

1. تحسين ظروف السوق المحلي للسلع والخدمات الإبداعية عن طريق تخفيض مستويات ممارسات القرصنة والتقليد؛
2. وتهيئة مجتمع ينعم بفوائد الملكية الفكرية بزيادة مستوى تقديره لقيمة الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية.

الغرض

توفير خدمات التثقيف والإعلام والتدريب في مجال الملكية الفكرية لأصحاب المصالح في نظام الملكية الفكرية. ويستهدف البرنامج سبع مجموعات هي:

1. واضعو السياسات؛
2. وعامة الجمهور؛
3. ومجموعات الشباب (المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية)؛
4. والمسؤولون عن إنفاذ القانون؛
5. والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث والتطوير؛
6. والقطاع الخاص (مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية)؛
7. ووسائل الإعلام.

الأهداف

1. واضعو السياسات: زيادة الوعي بفوائد الملكية الفكرية في سياق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة.
2. عامة الجمهور: زيادة الوعي وتوطيد الاحترام لحقوق الملكية الفكرية وتمييزها.
3. مجموعات الشباب (المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية): تهيئة جيل من المبتكرين والمبدعين.

4. المسؤولون عن إنفاذ القانون: زيادة وعي المسؤولين عن إنفاذ القانون بأهمية حقوق الملكية الفكرية في سياق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، وتحسين وزيادة مستوى اليقين في تحري الجرائم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإدانة مرتكبيها وتعزيز فعالية الإجراءات القانونية من حيث الوقت والتكلفة.
5. المؤسسات القانونية ومراكز البحث والتطوير: زيادة الوعي بالملكية الفكرية وتعزيز الفوائد المترتبة على استخدام المحاضرين والطلبة والباحثين لنظام الملكية الفكرية.
6. القطاع الخاص (مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية): تشجيع فهم واستخدام نظام الملكية الفكرية وإسهامه في نمو الاقتصاد الوطني.
7. وسائل الإعلام: تمكين وسائل الإعلام من القيام بدور رئيسي في هذه الاستراتيجية، وإدراك هذه الوسائل لأهمية المشروع للبلد أمر بالغ الأهمية.

مشكلات وفرص:

- تُقدّم في الوقت الحالي خدمات تثقيفية وإعلامية وتدريبية في مجال الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية من جانب المكتب فقط. وفي إطار انتهاج السياسات التي تسمح بالمشاركة في الاقتصاد القائم على المعرفة، من الأهمية بمكان إشراك الجامعات ومؤسسات التدريب الأخرى في صناعات مختلفة، والمدارس التي تقدم، ضمن برامجها التعليمية، خدمات التثقيف والإعلام والتدريب في مجال الملكية الفكرية.
- وتستهدف الحكومة تطوير الصناعات الإبداعية. ويكتسي نظام الملكية الفكرية أهمية استراتيجية في تحقيق ذلك الهدف. وعدم فهم قيمة الملكية الفكرية وأهميتها في نمو وتطور العمل التجاري والقدرة التنافسية ونقل التكنولوجيا من الأمور التي تؤثر على الزخم الإنمائي. وثمة رأي آخر مفاده أن العديد من حقوق الملكية الفكرية القيمة معطلة وغير مستغلة أو يُسمح بقرصنتها من جانب آخرين دون توزيع المنافع أو الاعتراف بالمبدعين. وتثبط القرصنة المبدعين والمبتكرين عن مواصلة الإبداع، علماً بأن قرصنة الموسيقى والفيديو وغيرها من مصنفات حق المؤلف بلغت مستويات عالية في ترينيداد وتوباغو وهي في تزايد بدرجة تستدعي الانتباه. وظاهرة القرصنة موجودة في الأعمال التجارية القائمة. وقد أعرب العديد من المبدعين، لاسيما العاملون في صناعة الكرنفال، عن قلقهم إزاء هذا الاتجاه، وخوفهم من أن يؤدي استمرار ممارسات القرصنة غير المشروعة إلى زوال الصناعة. وقد أوصت العديد من لجان المكتب التي أنشئت لاستعراض المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية بضرورة التصدي للمشكلة، وبأن يواصل المكتب تقديم أنشطة التثقيف والإعلام والتدريب من أجل توفير حلول.
- ويلاحظ أن الخدمات الأمنية في مجال الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية لا تكاد تُذكر أو أنها شبه منعدمة، إضافة إلى أن الكثيرين يعتقدون أن القانون وحده لن يحل المشكلة وأن ثمة حاجة إلى تنمية الإحساس بالقيمة الأخلاقية للملكية الفكرية في المجتمع للوصول إلى السلوك السليم.
- ويتحمل المكتب المسؤولية القانونية عن تقديم خدمات المعلومات المتعلقة بالبراءات وتعزيز الابتكار والعمل بالتالي على تقديم خدمات التثقيف والإعلام والتدريب في مجال الملكية الفكرية في ترينيداد وتوباغو، وقد نظّم المكتب في الماضي حملات لمكافحة القرصنة وبرامج تثقيفية وإعلامية وتدريبية ولكن دون ضمان المستوى والاستدامة اللازمين لتحقيق النتائج المنشودة.

- ويدعو أصحاب المصالح في الصناعات الإبداعية المكتب إلى التصدي للوضع المتعلق بقرصنة الملكية الفكرية وإدارة الملكية الفكرية وتسويقها وتحويلها إلى قيمة مالية.

واستعان المكتب بثلاثة خبراء استشاريين من الويبو، في إطار برنامج الويبو لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، لوضع استراتيجية للتثقيف وإذكاء الوعي العام على المدى القصير (السنة الأولى)، واستراتيجية للتثقيف والإعلام والتدريب على المدى المتوسط (السنين الثانية والثالثة) لمعالجة المشكلات.

رابعاً نطاق البرنامج

13. هذا البرنامج وطني النطاق ويستهدف عدة مجموعات: واضعي السياسات وعمامة الجمهور ومجموعات الشباب (المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية) والمسؤولين عن إنفاذ القانون والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث والتطوير والقطاع الخاص (مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية) ووسائل الإعلام. ويقدم البرنامج خدمات التثقيف والإعلام والتدريب إلى قطاع عريض شامل من السكان بغية زيادة الوعي بالملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية وزيادة فهم تلك العناصر من خلال تقديم خدمات التثقيف والإعلام والتدريب في مجال إنتاج الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية وتسويق تلك العناصر واستخدامها بصورة سليمة. ويستمر البرنامج لمدة ثلاث سنوات ويشمل إسهامات من الويبو في إطار برامجها لتقديم المساعدة التقنية.

خامساً نتائج البرنامج:

14. فيما يلي نتائج البرنامج:

1. إقامة معرض نموذجي متنقل يشتمل على معروضات من جميع مجالات الملكية الفكرية، ومعروضات من مبدعين ومبتكرين ناشئين، ولافئات ووسائل لعرض المعروضات وإعلانات ومعلومات للزائرين. ويُستخدم هذا النموذج في الأنشطة التي ترمي إلى التوعية بقيمة وأهمية الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية والآثار الضارة لقرصنة حق المؤلف وتقليد العلامات التجارية.
2. ومجموعات من المواد المرجعية الإعلامية في الشكلين الرقمي والمطبوع، مصممة لزيادة مستوى وعي الفئات المستهدفة التالية بالملكية الفكرية وفهمها لها:
- أ. المدارس الابتدائية: كتب للتلوين وكتب فكاهية وألعاب مع دروس في مجال الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية؛
- ب. والمدارس الثانوية: تطبيقات تفاعلية للحواسب المحمولة وكتب فكاهية ونشرات وكتيبات؛
- ج. وطلبة الجامعات: كتيبات /نشرات تتناول مختلف أشكال الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية؛
- د. وعمامة الجمهور: نشرات ومنشورات وكتيبات عن جميع أشكال الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية ومعلومات عن نظام الملكية الفكرية.

3. وتجميع مواد تثقيفية وإعلامية وتدريبية؛ ونشرات/مطويات/منشورات/كتيبات للتعامل مع مسائل الملكية الفكرية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والشرطة ومسؤولي الجمارك، وإتاحتها على الموقع الإلكتروني للمكتب وفي المكتب.

4. وتجميع المؤلفات في مجال الملكية الفكرية لدعم تدريس الملكية الفكرية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية وفي الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي: كليات القانون وأكاديميات الخدمة العامة والشرطة وشعبة الجمارك. وستتاح هذه المؤلفات المجمعة على الموقع الإلكتروني للمكتب وفي المكتب.

5. وعبادة متنقلة متخصصة في الملكية الفكرية لفائدة المبدعين والمبتكرين والشركات التجارية، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومراكز تدريب رجال الأعمال ومؤسسات البحث والتطوير، وتشتمل على أدوات لجمع وتسجيل البيانات وتحليلها لتحديد "الحالة الصحية من حيث الملكية الفكرية" والتبليغ/ تقديم المشورة بشأن التدابير التصحيحية.

6. وتقديم دورات تمهيدية في مجال الملكية الفكرية للجمهور والعاملين في مجال الخدمة العامة والمديرين والشركات الصغيرة والمتوسطة ومسؤولي الشرطة والجمارك وطلبة الجامعات والمدربين والمحاضرين، وإدارتها من جانب المكتب وجهات أخرى.

7. وتعزيز القدرات المؤسسية في المكتب لإدارة برامج التوعية والتثقيف والإعلام والتدريب، بما يشمل الموارد التالية:

أ. إنشاء مكتبة رقمية لمصادر المعلومات على الموقع الإلكتروني للمكتب. وتعزيز قدرات المكتب على استخدام وإدارة وسائط الإعلام الحديثة: تويتر ويوتيوب وفيس بوك بوصفها وسائط إعلام/قنوات لتخزين وبث/توزيع وتوصيل موارد المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية إلى أصحاب المصالح والجمهور.

ب. وإنشاء مكتبة تقنية في المكتب مع توفير الموارد البشرية اللازمة لإدارة المجموعات الآتفة الذكر؛

ج. وتعزيز قدرة المكتب على تصميم وإدارة برامج التدريب الأساسية في مجال الملكية الفكرية، وإجراء الترتيبات لتوفير خبراء من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وهيئات أخرى للملكية الفكرية لمساعدة مؤسسات محلية أخرى: مساعدة الجامعات والمدارس وغيرها على تصميم وإدارة برامج التثقيف والإعلام والتدريب في مجال الملكية الفكرية.

د. وتعزيز قدرة المكتب على التسجيل باستخدام معدات سمعية بصرية رقمية وتحرير ونسخ وعرض المواد السمعية البصرية ونسخ الأقراص المدججة وأقراص الفيديو الرقمية وغيرها من المنتجات المعلوماتية الرقمية لتوزيعها وبثها إلى الجمهور وأصحاب المصالح؛

هـ. والمشاركة الفعالة في شبكة الأكاديميات العالمية للملكية الفكرية لاستقاء معلومات وتكنولوجيات جديدة بغية تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة المكتب لبرامج التوعية والتثقيف والإعلام والتدريب.

سادسا الفوائد والنتائج المتوقعة

- تهيئة مجتمعات ومؤسسات مستنيرة تنسم بتقدير وفهم أكبر للملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بها؛
- وتحسين ظروف السوق المحلي للأعمال الإبداعية بخفض مستويات القرصنة والسلع والخدمات المقلدة، مما يشكل حافزا للمبدعين والمبتكرين على مواصلة الابتكار؛
- وزيادة عدد السكان المبدعين/المبتكرين، وحجم وتنوع المنتجات والخدمات الإبداعية التي تدخل السوق؛
- ومواصلة تنمية وتطوير الصناعات الإبداعية المحلية ومؤسسات البحث والتطوير؛
- وإبداء مزيد من التقدير للحاجة إلى وضع سياسات في مجال:
 - الخدمات الأمنية والإنفاذ في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية؛
 - وتعليم الملكية الفكرية في المدارس والجامعات.

سابعا الخاتمة

15. من المتوقع أن يحقق المشروع أهدافه وأغراضه. كما يُتوقع أن يكمل ويعزز النتائج التي توصلت إليها مبادرات وسياسات حكومية أخرى مثل استراتيجية الملكية الفكرية، والدراسة التي تهدف إلى تقدير إسهام صناعات حق المؤلف في الناتج المحلي الإجمالي، والسياسة الوطنية في مجال الملكية الفكرية، وسياسة الابتكار الوطنية. وتدرك ترينيداد وتوباغو تماما الاتجاه الراهن نحو الاقتصاد القائم على المعارف، وترى أن هذا هو نوع الإعداد المطلوب لمديري نظام الملكية الفكرية ومستخدميه ومستهلكيه.

[نهاية الوثيقة]